الأمم المتحدة

A/AC.253/25

الجمعية العامة

Distr.: General
22 March 2000
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة"

الدورة الثانية

٣-١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة"

أثر العولمة على التنمية الاجتماعية

تقرير الأمين العام

* A/AC.253/12.

290300 290300 00-35466 (A)

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١	٣
ثانيا -	السمات الرئيسية للعولمة والتجارب المتعلقة بها	٢-١١	٣
ثالثا -	التجارة والإنتاج	١٢-٢٦	٥
	ألف - الزراعة	٢١-٢٣	٨
	باء - البراءات وحقوق الملكية الفكرية في القطاع الاجتماعي	٢٤-٢٦	٨
رابعا -	تكنولوجيا المعلومات	٢٧-٣٣	٩
خامسا -	الأسواق المالية، والتدفقات الرأسمالية وعمليات الدمج	٣٤-٤٥	١١
سادسا -	إدارة سياسات الاقتصاد الكلي	٤٦-٥٠	١٤
سابعا -	ملاحظات ختامية	٥١-٦٤	١٥

أولا – مقدمة

١ – طلبت اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة ''مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة''، في دورتها الأولى، إلى أن يقدم إليها الأمين العام تقريرا ، في دورتها الثانية، عن أثر العولمة على التنمية الاجتماعية[1]. وقد أعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب. وهو يعرض للسمات الرئيسية للعولمة والتجارب المتعلقة بها بالنسبة لطائفة واسعة من البلدان والمجتمعات. وهو يلقي الضوء على السمات البارزة لأثر العولمة على التنمية الاجتماعية نتيجة للتطورات الحاصلة في مجالات التجارة والتكنولوجيا والمالية. واختتم التقرير بإيراد بعض الملاحظات الرامية إلى تحقيق تكامل أوثق بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في إطار اقتصاد سوقي عالمي.

ثانيا – السمات الرئيسية للعولمة والتجارب المتعلقة بها

٢ – لقد أدت العولمة إلى تشابك الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية والمؤسسية تشابكا شديدا جعل من الصعب التمييز بين آثارها الاجتماعية. وعلى الرغم من اتساع نطاق العملية وتعقدها، فإن عناصرها الرئيسية معروفة تماما. فالتقدم التكنولوجي، وخصوصا في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أدى إلى الوصل بين شتى أنحاء العالم والتقريب بينها من حيث الزمان والمكان، متيحا إمكانية اتباع طرق جديدة في القيام بالأعمال التجارية ومدخلا تغييرات عميقة على التفاعلات الاجتماعية. وقد زادت نسبة التبادل التجاري للبضائع والخدمات بالمقارنة بالدخل والاستهلاك القوميين، وهي تشمل حاليا التبادل التجاري في الخدمات، مثل المعاملات المصرفية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وحتى التعليم والثقافة. وقد أدت التدابير المحلية لإلغاء الضوابط التنظيمية وتحرير القيود على رؤوس الأموال الخارجية إلى زيادة واسعة، على الصعيد العالمي، في حجم وسرعة تدفق رؤوس الأموال، بجميع أنواعها، بدءا بالاستثمار المباشر الأجنبي إلى التدفقات المصرفية القصيرة الأجل. وقد ساعدت المنافسة على إعادة تنظيم شبكات الإنتاج، وشجعت موجة الدمج والتملك على إعادة تشكيل هياكل الشركات التجارية على النطاق العالمي مانحة إياها حجما ونفوذا لا سابق لهما. وفي الوقت نفسه، بدأت مشاريع ''ناشئة'' ممولة برؤوس الأموال تنتشر بسرعة في قطاعات ''التكنولوجيا الرفيعة'' في العديد من البلدان المتقدمة النمو وكذلك في بعض البلدان النامية. وساهمت وسائط الإعلام الجديدة، مثل التلفزة بواسطة الساتل والإنترنت، في العولمة وفي انتشار ثقافة استهلاكية.

٣ – وتكمن القوة الدافعة لبعض هذه العمليات في طبيعة التكنولوجيات الجديدة أو قوى السوق التي يصعب التحكم بها، في حين أن عمليات أخرى قد تكون أكثر قابلية من غيرها للإدارة. ولقد اتسمت القرارات المتخذة في مجال السياسة العامة الموجهة صوب تحرير التجارة، وإلغاء الضوابط التنظيمية، والخصخصة، بنفس القدر من الأهمية الذي اتسمت به قوى السوق والتكنولوجيا في نشر العولمة بما لها من جوانب إيجابية وسلبية.

٤ – ونتيجة لاتساع إمكانيات الوصول إلى الأسواق، والتكنولوجيا الجديدة، والطرق الجديدة في ممارسة الأعمال التجارية، نشطت جوانب عديدة من العولمة النمو والازدهار ووسعت نطاق الإمكانيات المتاحة ليشمل الملايين من البشر في شتى أنحاء العالم. وفي نفس الوقت، صاحب العولمة شعور

بالقلق بسبب آثارها الهدامة، والإحساس بأن الفرص التي أتاحتها عملية العولمة لم تكن في متناول العديد من الناس. فقد زادت من الخيارات المتاحة للبعض، ولكنها قللت من الآفاق المفتوحة أمام غيرهم، ووطدت أوجه عدم الإنصاف القائمة ضمن البلد الواحد وفيما بين البلدان. وتتوقف التصورات المتعلقة بالعولمة، إلى حد كبير، على القدرة على الاستفادة من الفرص التي تتيحها. وفي المعتاد، فإن الأشخاص الذين يتمتعون بقدر واف من التعليم والقادرين على الحصول على الموارد المالية، هم الذين يرون في العولمة أكثر الجوانب إيجابية.

٥ - ولأسباب شتى، كان تحرير التجارة وتدفقات رؤوس الأموال من المواضيع المهيمنة على السياسات الاقتصادية التي اتبعتها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وذلك خلال السنوات العشر إلى العشرين الأخيرة. ونتيجة لذلك، قامت جميع البلدان تقريبا، على جميع مستويات التنمية، باتخاذ خطوات لإلغاء أو إضعاف أدوات السياسة المتعلقة بتوجيه ومراقبة المعاملات التجارية عبر الحدود. كما أنها قامت أيضا بزيادة نطاق آليات السوق داخليا، وأعطت شكلا جديدا للأطر المؤسسية أو أعادت تشكيل هياكلها الأساسية، بما في ذلك أسواق العمل والمال ونظم فرض الضرائب، وذلك لإتاحة قدر أكبر من الحرية لقوى السوق.

٦ - ولقد تباينت التجارب الفعلية في مجال العولمة، إلى حد كبير، حسب مستوى التنمية في البلدان التي أخذت بها. وقد كانت بعض البلدان النامية وبعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في وضع جيد مكنها من الاستفادة من الفرص الجديدة المتاحة في مجال التجارة والاستثمار، وباعتمادها على المدخرات المحلية، والاستثمار الأجنبي وتدفقات رؤوس الأموال الوافدة، ونقل التكنولوجيا، وتنمية الموارد البشرية، واتباع وجهة تصديرية، فقد حققت نموا اقتصاديا سريعا.

٧ - ولم تتمكن بلدان أخرى، ولا سيما أقل البلدان نموا، من تحقيق مستويات مماثلة من الاستثمار الأجنبي أو الوصول إلى الأسواق العالمية، ويعود ذلك أساسا إلى عدم كفاية هياكلها الأساسية الاقتصادية والاجتماعية. فالأمر لم يقتصر على عدم قدرتها على الاستفادة من الفرص التي أتاحتها العولمة فحسب، بل كان يتعين عليها كذلك التصدي لآثارها، ولا سيما تقلب أسعار البضائع على الصعيد الدولي، وانخفاض المعاملة التفضيلية الفعالة لصادراتها بسبب انخفاض المستوى العام للتعريفات وتدني المساعدة الإنمائية الرسمية.

٨ - وتتفاوت درجات وطبيعة مشاركة مختلف فئات البلدان في الأسواق العالمية اختلافا كبيرا. فبالنسبة لمعظم البلدان النامية، يمثل التبادل التجاري لعدد محدود من البضائع والخدمات الشكل الرئيسي لنشاطها الاقتصادي الدولي. وبالنسبة لبلدان أخرى، يؤدي رأس المال الخاص الوافد إلى تكميل إيراداتها من القطع الأجنبي، سواء من خلال الاستثمار المباشر الأجنبي أو من خلال استثمارات الحافظة. وفي عدد قليل جدا من البلدان فقط، يقع معظمها في آسيا وأمريكا اللاتينية، انضمت شركات محلية إلى الشبكات الموحدة للشركات عبر الوطنية، وفي بعض الحالات، أقامت تحالفات استراتيجية لاستغلال الروابط التجارية والاستثمارية القوية فيما بينها. ولا تزال معظم البلدان النامية، وخصوصا أقل البلدان نموا ومعظم البلدان الأفريقية، خارج إطار تلك العملية.

٩ - وتشير الدراسة التي أجريت بتكليف من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عن التجارب التي خاضتها تسعة بلدان (الاتحاد الروسي والأرجنتين وتركيا وجمهورية كوريا وزمبابوي وكوبا وكولومبيا والمكسيك والهند) نتيجة

ما اتخذته من تدابير فيما يتعلق بتحرير التجارة ورؤوس الأموال، العديد من الشواغل إزاء الآثار الاجتماعية لهذه التدابير. فبشكل عام، أدى تحرير التجارة إلى تفاوت أكبر فيما يتعلق بالدخول الأولية. وفي جميع الحالات، باستثناء حالة واحدة فقط، كان معدل نمو الدخل الفردي للأسر المعيشية سلبيا أو فوق الصفر بقليل. وفي حين زاد معدل مشاركة السكان النشطين اقتصاديا، فإن حالة العمالة في معظم البلدان كانت تتسم بانخفاض الأجور، والعمالة الناقصة، وإضفاء الطابع غير الرسمي على اليد العاملة وآثاره الضارة بالعمال غير المهرة، ولا سيما في قطاع التصنيع. وبدون استثناء تقريبا، أدى تحرير التجارة إلى زيادة معدلات الفروق بين أجور العمال المهرة وغير المهرة. وشهدت معظم البلدان تآكلا في الوعاء الضريبي وضغوطا مالية، مما انعكس في جمود الإنفاق الاجتماعي أو انخفاضه. وفي بعض الحالات، تم اللجوء إلى خصخصة الخدمات الاجتماعية أو إلى فرض رسوم على هذه الخدمات. وجعلت القيود المالية والإدارية من الصعب وضع سياسات اجتماعية تعويضية. أما فيما يتعلق بالبيئة الاقتصادية المواتية، فعلى الرغم من أن معظم البلدان قد حققت معدلات نمو معتدلة، فإن ثلاثة بلدان على الأقل حققت معدلات متدنية. وقد زادت تدفقات رؤوس الأموال زيادة كبيرة، وكان ذلك في بعض الحالات قبل وقوع الأزمات. ومع أن الصادرات كانت تنحو إلى الارتفاع نتيجة تحرير التجارة، فإن أثر الصادرات في حفز النمو كان أضعف مما كان متوقعا. وقد عزي ذلك جزئيا إلى حدوث زيادة في الواردات.

١٠ - ورغم ما تثيره العولمة من قلق بالنسبة للبلدان النامية بوجه خاص، فإن هناك مخاوف كثيرة إزاءها جرى التعبير عنها بقوة حتى في البلدان المتقدمة النمو. وتتركز الشواغل التي تراود العالم الصناعي في انعدام الأمن الوظيفي نتيجة التدابير التي تتخذها الشركات إزاء الضغوط التي تفرضها المنافسة وأوجه التقدم التكنولوجي، وهو ما ينعكس أيضا إلى حد ما في عمليات إعادة تشكيل المؤسسات التجارية والشركات بصورة متكررة. وأدى النفوذ المتزايد للشركات الضخمة وقدرتها على الوصول عالميا إلى إثارة تساؤلات فيما يتعلق بالإدارة الاقتصادية السليمة للاقتصاد العالمي.

١١ - أما تجربة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية فكانت ذات طابع مختلط. فبوجه عام، عندما بدأت هذه البلدان مرحلتها الانتقالية واجهت تدهورا مفاجئا في نظم الدعم الاجتماعي التي كانت متطورة جدا لديها في السابق، كما وجدت نفسها غير قادرة على المنافسة في اقتصاد عالمي شديد الانفتاح بما لديها من مؤسسات سوقية غير كافية وغير متطورة. وقد تجاوزت بعض البلدان في وسط وشرق أوروبا المرحلة الانتقالية بسرعة أكبر من غيرها تدفعها إلى ذلك احتمالات اندماجها مع الاتحاد الأوروبي. وفي بلدان أخرى، أدى الاضطراب الاجتماعي، والفقر المفاجئ، والتأثر بالتغيرات الاقتصادية، علاوة على إلغاء الحواجز على التجارة وحركة رؤوس الأموال، إلى ظهور اقتصاد بديل مواز وعالم إجرامي سري تتجاوز أبعاده الحدود الوطنية للدول.

ثالثا- التجارة والإنتاج

١٢ - إن التغيرات التي طرأت على مستوى التجارة العالمية وهيكلها ونمطها الجغرافي هي من بين العناصر الرئيسية للعولمة. ومن منظور مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، يجدر بشكل خاص ملاحظة ثلاثة جوانب للعلاقة بين تحرير التجارة والتنمية الاجتماعية. فالجانب الأول يتمثل في الطريقة التي طبق بها تحرير التجارة على المنتجات ذات الطاقة التصديرية للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. أما الجانب الثاني فهو أثر تحرير التجارة على أفقر البلدان، من حيث النمو والفقر وتفاوت الدخل. والجانب الثالث هو علاقة تحرير التجارة بالجوانب الأخرى للعولمة وأثره على المجتمع.

١٣ - ورغم القيام، خلال السنوات الخمسين الماضية، بصورة مطردة بإلغاء الحواجز التعريفية والتجارية، لا تزال قطاعات جوهرية من أسواق البلدان المتقدمة النمو محمية حماية كبيرة من المنتجات ذات الطاقة التصديرية للبلدان النامية[٣]. وكان تحرير التجارة محدودا أو جزئيا، وهذا لم يقتصر على منتجات التكنولوجيا غير الرفيعة ذات الطاقة التصديرية إلى البلدان النامية، مثل المنتجات الزراعية، والمنسوجات، والألبسة، والمنتجات الجلدية، والأحذية فحسب، بل امتد إلى بعض منتجات التكنولوجيا القائمة على كثافة رأس المال والتكنولوجيا العالية. ولقد حصلت أيضا زيادة كبيرة في رسوم مكافحة الإغراق المفروضة على الواردات، وبخاصة السلع الصناعية أو التحويلية. فهذه الرسوم نادرا ما يتم إلغاؤها. وألحقت الإعانات التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو للقطاع الزراعي، وأيضا في مجال الصناعة، الضرر بالبلدان النامية.

١٤ - وتؤدي هذه القيود التي تعترض سبيل المشاركة في التجارة، شأنها شأن القيود الزراعية، إلى أن تهيئة مناخ اقتصادي أقل ملاءمة للتنمية الاجتماعية، عن طريق تقييد فرص التصدير وتقليل عائداته، وإعاقة التنويع والتصنيع في البلدان النامية، وزيادة حدة الاختلالات الهيكلية في القدرات التجارية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بأكملها. ولا ينفك عدد البلدان التي تشهد معدل نمو سنويا قدره ٣ في المائة أو أكثر يتضاءل منذ عام ١٩٩٦، بينما شهد عدد أكبر بكثير انخفاضا في الناتج المحلي الإجمالي منذ ذلك التاريخ[٤].

١٥ - وقد أدت شبكات الإنتاج المتعددة الجنسيات، وتنقل رأس المال، وزيادة حرية التجارة، والتكنولوجيات الجديدة إلى أن أصبحت اليد العاملة أسرع تأثرا بالقوى العالمية منها في أي وقت مضى. وقد ضَعُفت قدرة اليد العاملة على المساومة بسبب المنافسة على الاستثمار الأجنبي وزيادة قدرة أصحاب العمل على نقل الإنتاج إلى مواقع أخرى. وإذا كان انتشار التصنيع لأغراض التصدير إلى عدد متزايد من البلدان يهيئ فرص عمل مهمة للعمال المحدودي الدخل، فإنه قد أدى إلى تصاعد التفاوت الداخلي الناجم عن عدم المساواة في توزيع المهارات والهياكل الأساسية اللازمة للمشاركة في النشاط الاقتصادي، وعن الطلب المرتفع على العمالة الماهرة المقترن بالعرض الزائد عن الحد للعمالة المحدودة المهارات، وعن ضخامة عائدات الأرباح. كما أن كثيرا من فرص العمل الجديدة يتسم بتدني الأجور وضعف الحماية الاجتماعية.

١٦ - وتُوقِع هذه التطورات البلدان النامية في مأزق من نوع خاص. فهي، من ناحية، تحتاج إلى الاستثمارات الأجنبية لزيادة فرص العمل وتعزيز الإنتاجية وإنشاء شبكات التصدير ورفع معدل النمو الاقتصادي. ومن ناحية أخرى، كثيرا ما تؤدي المشاركة في الاقتصاد العالمي في ظل ظروف تتسم بحرية التجارة وتدفقات رؤوس الأموال والمنافسة العالمية إلى إلقاء ضغوط نزولية على الأجور وظروف العمل والقدرة على المساومة الجماعية وجباية الضرائب، بالنظر إلى أن الشركات والمستثمرين ينشدون أفضل الشروط الاقتصادية لتعظيم مزاياهم في السوق. ويتوقف الأثر الصافي لذلك على التوازن بين زيادة فرص العمل التي يهيئها التوسع التجاري وبين آثار الضغوط التنافسية.

١٧ - ويبدو أن كثرة المعروض المحتمل تنقله من العمالة غير الماهرة في البلدان النامية والطلب على هذه العمالة في كثير من البلدان الصناعية يشير إلى تلاقٍ بين العرض والطلب يمكن أن يكون مفيدا للطرفين لو كانت العمالة الدولية تتنقل بنفس الحرية التي يتنقل بها رأس المال. بيد أن التوجس من الآثار الاجتماعية والسياسية لكثرة أعداد السكان المهاجرين لا يزال أمرا باعثا على القلق مما يؤدي إلى فرض قيود صارمة على الهجرة. وقد أدى الطلب على تنقل العمالة المصاحب

لنمو الاقتصاد السوقي في بعض البلدان النامية إلى وجود سكان داخليين مترحلين ذوي أجور متدنية وغير مضمونة وقدرة ضعيفة على الحصول على المسكن والرعاية الطبية وإلحاق أولادهم بالمدارس.

١٨ - كما كان للتكنولوجيات الجديدة وزيادة ضغط المنافسة الدولية آثار على طابع وتنظيم العمل في الاقتصاد الحديث. وقد أدت زيادة تنقل رأس المال باعتباره من عوامل الإنتاج إلى تقويض الاستقرار الوظيفي والمساومة الجماعية. وعلاوة على التغيرات الأخرى التي طرأت على علاقات العمل، أصبح النشاط النقابي حاليا مركزا في قلة قليلة من الصناعات الراسخة نسبيا. وأدى نمو الصناعات الخدمية والصناعات القائمة على المعرفة إلى المزيد من التنقل والمرونة وتعدد أوجه الاستخدام. كما أسفرت الاعتبارات المتعلقة بالمرونة والمنافسة عن زيادة اللجوء إلى التعاقد من الباطن والاستعانة بمصادر خارجية لأداء الأعمال وإضفاء طابع غير رسمي على العمل. ولكن ذلك يؤدي إلى تحميل العمال كثيرا من تكاليف تقلبات الأسواق، مما يجعلهم أكثر عرضة لأضرار الانكماش الاقتصادي، ويهدد استقرار وظائفهم ودخولهم.

١٩ - ويؤثر كثير من هذه الاتجاهات على المرأة بوجوه خاصة. فالدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٩٩ عن دور المرأة في التنمية[٥] ترسم صورة معقدة للأثر الجنساني للعولمة. فهي ترتبط، من جهة، بزيادة نسبة المرأة في العمالة، وفي أنشطة التصنيع التصديرية بصورة رئيسية، وهو ما يعكس انتقال اليد العاملة النسائية من قطاع الأعمال المترلية والكفاف (الزراعة) غير المدفوع الأجر، إلى الاقتصاد المدفوع الأجر. ومن جهة أخرى، كان لاكتساب العمالة مزيدا من المرونة، كرد فعل تجاري للظروف السوقية المتغيرة في المقام الأول، أثر متفاوت على البلدان المختلفة، تبعا لمستوى تنمية كل منها وهياكله الاجتماعية الاقتصادية وشكل اندماجه في الاقتصاد العالمي. وإذا كانت العولمة قد ساعدت على دخول المرأة سوق العمل المدفوع الأجر في بعض المناطق، فإنها تقترن في معظم الأحيان بانعدام الاستقرار الوظيفي وبأجور أقل وحماية أضعف لليد العاملة. والمرأة الفقيرة في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية عرضة أكثر من غيرها لأضرار الركود الاقتصادي والأزمات الاقتصادية والمالية. وفي معظم مناطق العالم، لم تتقلص بدرجة تذكر مسؤولية المرأة الرئيسية عن أداء الأعمال المترلية ورعاية الأطفال رغم زيادة مشاركتها في العمل المدفوع الأجر. وعلاوة على كون المرأة بين أول المتأثرين، فإن كثيرا من عبء الدعم الاجتماعي غير الرسمي الذي تقدمه الأسرة باعتبارها الملاذ الأخير لتقديم الرعاية يقع على كاهل المرأة. كما أن القيود المفروضة على السياسات الاجتماعية من جراء العولمة يبدو أنها تضع المرأة في وضع غير مؤات.

٢٠ - وشهدت البلدان الصناعية نموا في ملكية المستخدَمين للأسهم اقترن باكتساب أسواق الأوراق المالية طابعا ديمقراطيا، وهو ما كان له أثر كبير على إيرادات العمال والعلاقات بين العمال والإدارة. ويتزايد عدد عمال البلدان المتقدمة النمو الذين يمتلكون أسهما في الشركات التي يعملون فيها والذين يشاركون في الأسواق المالية عن طريق صناديق المعاشات التقاعدية وغيرها من الصناديق. وفي الولايات المتحدة حاليا، يزيد عدد مستخدَمي القطاع الخاص الذين يمتلكون أسهما على عدد أعضاء النقابات. وقد أدى امتلاك المستخدَمين للأسهم إلى أن أصبح لهم دور في صنع القرار المؤسسي. وترتب على المشاركة في صنع القرار وملكية الأسهم عدم وضوح الخطوط الفاصلة بين المستخدَمين وأصحاب العمل، والعمال والمستثمرين، والعاملين بأجر وملاك ومديري رأس المال. وأدت تلك المشاركة إلى زيادة المصالح المشتركة بين المستخدَمين

والشركات والمستثمرين نظرا لأن المستخدَمين يرون مصلحة لهم في أرباح الشركات التي يمتلكون أسهمها وفي الأموال التي استثمروها فيها.

ألف - الزراعة

٢١ - تؤثر الاتجاهات والأنماط السائدة حاليا في الإنتاج الزراعي والتجارة في المنتجات الزراعية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بوجوه مختلفة. فأولا، لا تزال تُفرض تعريفات جمركية عالية بصورة مبالغ فيها على المنتجات التصديرية للبلدان النامية أو المنتجات التي توفر إمكانية لتنويع الصادرات في تلك البلدان. وبالإضافة إلى الحواجز الجمركية والحواجز غير الجمركية التي تعوق الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، فإن الإعانات الزراعية التي تمنحها البلدان المتقدمة النمو، سواء في شكل إعانات مباشرة للصادرات، أو إعانات تجهيز، أو مدفوعات مباشرة للمزارعين، تعوق أيضا إمكانية الوصول إلى أسواق تلك البلدان أو أسواق بلدان ثالثة. وفي الفترة ١٩٩٦-١٩٩٨ بلغ متوسط مجموع المستويات السنوية للدعم المقدم للزراعة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٣٥٠ بليون دولار، أي ضعف قيمة الصادرات الزراعية القادمة من البلدان النامية خلال تلك السنوات الثلاث[٦]. ومن المفارقات أنه رغم كون الزراعة في أفريقيا المصدر الرئيسي للدخل والعمل، وخاصة للفئات المحدودة الدخل، فإنها حاليا واحدة من أكثر الزراعات تحررا وخلوا من الإعانات في العالم.

٢٢ - وقد أدت الجهود المبذولة لإلغاء الإعانات في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى تخفيض الإعانات بصورة كبيرة في بعض البلدان بينما أدت مقاومة هذه التخفيضات في بلدان أخرى إلى حدوث توترات في المفاوضات التجارية المتعلقة بالمنتجات الزراعية. بيد أن تخفيضات الإعانات الزراعية في البلدان المتقدمة النمو قد صاحبها نمو هائل في الزراعة الصناعية التي تقوم بها الشركات والتي لها تأثير بالغ على ملكية الأراضي والإنتاج والعمل الزراعيين، والمزارع الأسرية، والحياة الريفية والمجتمع ككل. كما كان لتلك التخفيضات في بعض أنحاء العالم التي تنهض فيها المرأة بكثير من الإنتاج الزراعي، مثل أفريقيا، تأثير على مصادر رزق المرأة. وقد اشتد القلق إزاء الآثار الاجتماعية والبيئية للزراعة الصناعية من جراء الهيمنة التي تمارسها الشركات العالمية الكبيرة وأجهزتها التسويقية، نتيجة للاندماج فيما بينها، على بعض الصناعات، مثل صناعات البذور واللحوم ونقل الحبوب. كما ثارت مخاوف إزاء سلامة الأغذية المحورة وراثيا التي تقوم بعض الشركات باستحداثها وتسجيلها والترويج لها.

٢٣ - ولهذا ينبغي للتجارة الحرة في الزراعة أن تميز وتوازن على نحو سليم بين الحاجة إلى تعزيز إمكانية مشاركة القطاع الزراعي للبلدان النامية في التجارة، وتوفير قدر ما من الحماية للمزارعين في العالم أجمع، والاستفادة من الإمكانيات العلمية والتسويقية للزراعة المؤسسية. ومن المرجح أن اتباع نظام وحيد، موحد وعالمي، سيفيد الزراعة الصناعية المؤسسية القائمة في العالم المتقدم النمو، على حساب العمالة والتنمية الريفيتين، والقضاء على الفقر، والنمو في البلدان النامية، والمزارعين الريفيين في كل مكان. ويلزم النظر في تلك الشواغل بالاقتران مع مسائل الأمن الغذائي والإنتاجية الغذائية والثقافة والبيئة.

باء - البراءات وحقوق الملكية الفكرية في القطاع الاجتماعي

٢٤ - تنشأ أيضا عن العلاقة بين التجارة ونظام البراءات الحالي فوائد تتمثل في إحراز تقدم في مجالات من قبيل الصحة والزراعة، اللذين يجري تجاهلهما لصالح قطاع

الشركات وعلى حساب الجمهور، مما يترتب عليه عواقب سيئة بوجه خاص على السكان في البلدان النامية ويتمثل الأساس المنطقي في نظام حقوق الملكية الفكرية في مجالي الصحة والزراعة في توفير الحافز للاستثمارات في البحوث والتنمية وحماية هذه الاستثمارات.

٢٥ - بيد أن ثمة رأي سديد يقول إن النظام الراهن يبالغ في تقديم الحوافز والحماية لمنظمي المشاريع على حساب الجمهور. ففي مجال المنتجات الصحية، يفضي المنطق السائد بالسوق إلى الاستثمار في الجوانب الطبية التي تجد سوقا لها لدى الفئات الأكثر غنى، في البلدان المتقدمة النمو أساسا. ونتيجة لذلك، يتجاهل الجانب الأعظم من الاستثمارات والبراءات في الصناعة الصحية الأمراض المهلكة التي يصاب بها مواطنو البلدان النامية. وحسب ما جاء في تقرير أصدرته في الآونة الأخيرة منظمة الصحة العالمية، فإن ما يقل عن ١٠ في المائة من النفقات التقديرية الراهنة المنفقة على البحوث الطبية قد اتجه إلى الأمراض التي يصاب بها ٩٠ في المائة من سكان العالم. وخلصت دراسة أعدت في الآونة الأخيرة إلى أنه صدرت براءات من أجل ٢٢٣ ١ دواء جديدا بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٧، لم يخصص منها سوى ١٣ دواء للأمراض الاستوائية وليس منها سوى أربعة أدوية تعتبر أدوية جديدة ملائمة للبشر[٧]. وبالنسبة للأمراض المتوافر لها علاجات، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، فإن هذه الأدوية جد مكلفة بحيث لا يمكن أن يتحمل شراءها أولئك المتفشي بينهم هذا المرض، الذين يتزايد فيهم عدد النساء في أفريقيا وأجزاء من آسيا.

٢٦ - وفي حالة إدخال تحسينات على المنتجات الحالية، لا سيما المنتجات التقليدية، فإن البضائع التي كانت متاحة في وقت ما للجمهور ويمكن الحصول عليها بيسر، والتي تتراوح من البذور والطب التقليدي إلى المعرفة والثقافة، يجري الآن تملكها بصورة غير علنية كنتيجة لنظام البراءات. فالأحكام السائدة تحمي الشركة المبتكرة على حساب المنتجين والمستعملين التقليديين. وثمة حاجة أيضا لإنشاء نظام لحقوق الملكية يتسم بقدر أكبر من التوازن ويكون من شأنه حماية المعرفة التقليدية والمكافأة عليها بأن يستلزم من الشركات التي تستعمل هذه المعرفة سداد رسوم على ما تحققه من أرباح.

رابعا - تكنولوجيا المعلومات

٢٧ - إن الاختلال بين الوعود والواقع بالنسبة للعولمة ربما تتمثل فداحته أكثر ما تتمثل في التوزيع المتفاوت، فيما بين الدول والطبقات، للموارد الرقمية معدات الحاسوب وبرامجياته، ونطاق الترددات الخاصة بالاتصالات. فعلى سبيل المثال، هناك في جنوب آسيا، التي يمثل سكانها ٢٣ في المائة من سكان العالم، أقل من ١ في المائة من مستعملي شبكة ''إنترنت''[٨]. ولدى أفريقيا سبع وصلات ''إنترنت'' لكل مليون شخص. وفي حين أن الوصول إلى شبكة ''إنترنت'' يستلزم خطا هاتفيا عاملا، فإن ٤٠ في المائة من الأشخاص الذين يعيشون في البلدان النامية ليس لديهم إمكانية الحصول على خط هاتفي. ففي بنغلاديش، هناك أقل من ثلاثة خطوط هاتفية لكل ٠٠٠ ١ شخص. وفي أفغانستان، تبلغ هذه النسبة أقل من واحد لكل ٠٠٠ ١ شخص.

٢٨ - وعلى النقيض من ذلك، يقيم بالولايات المتحدة زهاء نصف مستعملي الاتصال المباشر في العالم. ولدى ٤٠ في المائة من الأمريكيين إمكانية الوصول إلى شبكة ''إنترنت'' بالمنزل أو بالعمل. وما زال مستوى استعمال شبكة ''إنترنت'' في ألمانيا والمملكة المتحدة حوالي ٢٠ في المائة ولكنه آخذ في التزايد بسرعة. فشركات الولايات المتحدة أسرع من غيرها في استغلال قدرات شبكة ''إنترنت'' في مجال الأعمال التجارية. ويقع بالولايات المتحدة كثير من أكبر هذه الشركات. وحسب أحد

التقديرات، تحصل شركات الولايات المتحدة على ٨٥ في المائة من العائدات المحققة من الأعمال التجارية التي تتم عبر شبكة ''إنترنت'' وتمثل ٩٥ في المائة من قيمة سوق أسهم شركات هذه الشبكة[٩].

٢٩ - ويرجع الاختلال الكبير في المرافق الأساسية المتعلقة بشبكة ''إنترنت'' وإمكانية الوصول إليها إلى عدة أسباب. أولا، هناك علاقة متداخلة وثيقة بين تكنولوجيا المعلومات والعمالة الماهرة التي هي المستفيد الرئيسي من الاتجاهات نحو إقامة اقتصاد حديث وعالمي وقائم على المعرفة. ثانيا، تشكل التكنولوجيات الجديدة في مجال المعلومات والاتصالات جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد ''الجديد''. ثالثا، وربما أكثرها أهمية، هناك مكاسب عالية في الإنتاجية تتصل باستعمال تكنولوجيات المعلومات وما يرافقه من تقدم في الربط الحاسوبي. وشكلت الفوائد الجانبية المحققة من الاستثمارات في هذا القطاع عاملا رئيسيا فيما شهدته الآونة الأخيرة من ارتفاع في العمالة، ونمو اقتصاد الولايات المتحدة بمعدلات منخفضة من التضخم. وأدى ذلك إلى إحداث زيادة هائلة في سرعة مباشرة الأعمال التجارية وغير من طبيعتها، وهو ما أسهم فيه أيضا ظهور التجارة الإلكترونية. ولكن على أثر تحسن رصد الإنتاجية ودورات التوزيع وزيادة كفاءة المخزون وتقنيات مراقبة التكلفة، إلى جانب أمور أخرى، ظهرت بشكل واضح أيضا عائدات الإنتاجية في الصناعات التقليدية، مثل النقل والتشييد. وأخيرا، قد تكون تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في مجالات التعليم، والصحة، والمعلومات هي أفضل تعبير عن قدرتها الإيجابية بالنسبة للتنمية الاجتماعية.

٣٠ - وتتيح التكنولوجيات الجديدة التي تشكل عاملا من عوامل العولمة فرصا أمام الرجال والنساء في أنحاء العالم، بما في ذلك داخل البلدان النامية، المتوافر لديهم مهارات في مجال الاقتصاد الجديد (على سبيل المثال التقنيون في مجال البرامجيات وخدمات نسخ البيانات)، التي كانت مقيدة في السابق بالعوامل الجسمانية. ولكن في حين أن تكنولوجيا المعلومات توفر للبلدان النامية فرص تخطي بعض الخطوات الإنمائية، فإن قدرتها المحتملة على تنشيط الاقتصاد الداخلي والعمل بمثابة محفز لإدماج البلدان النامية داخل النظام التجاري الدولي وفقا لأسس عادلة ومنصفة ما زال يعتمد إلى حد كبير على التعليم والتنمية الاقتصادية. وحتى لو تم تركيب نظم الاتصالات السلكية واللاسلكية وتيسر الوصول إليها، فإنه بدون الإلمام بالقراءة والكتابة وبمهارات الحاسوب الرئيسية سيكون لدى الأفراد إمكانية ضئيلة للوصول إلى مجتمع الشبكات. وما لم يتم دراسة قضايا التعليم الأساسي، وتعلم أساسيات الحاسوب، والقضايا الإنمائية الأساسية، ومعالجتها في وقت واحد، ستتسع الفجوة بين البلدان وفي داخلها. وعلاوة على ذلك، فإذا ما أريد أن تؤدي تكنولوجيا المعلومات دورها الإنتاجي بالكامل، فإن البلدان النامية تحتاج إلى أن تذهب إلى أبعد من مجرد توفير خدمات المعلومات للتصدير وأن تطبقها على نطاق واسع داخل اقتصاداتها الذاتية أيضا حتى يمكن الإحساس داخليا كذلك بالفوائد الجانبية المحققة فيما يتعلق بالكفاءة، والإنتاجية، والتجارة الإلكترونية.

٣١ - هناك أيضا خطر يتمثل في أنه في الوقت الذي يزداد فيه ربط الأفراد ذوي المهارات في مجال الاقتصاد الجديد داخل البلدان النامية بشبكات الحاسوب، فإن الفجوة بين المهرة وغير المهرة من المحتمل أن تزداد اتساعا. وسوف يزداد الأغنياء في المعلومات غنى في المعلومات وسيزداد الفقراء في المعلومات فقرا في المعلومات. وفي ضوء الفوائد المحققة في الإنتاجية نتيجة للتكنولوجيات الجديدة، فإن عدم سد هذه الثغرة من المحتمل أن يفتح هوة بين البلدان والقطاعات القادرة على الدخول في هذه العملية وتلك غير القادرة على ذلك. ويتمثل التحدي ليس فقط في اغتنام الفرص التي

تتيحها تكنولوجيا المعلومات لتحسين قدرة البلدان النامية داخل الاقتصاد العالمي، ولكن أيضا في إحداث عملية دمج بين القطاع المدمج بشكل أفضل نسبيا في هذه العملية والقطاع غير المدمج فيها. وينطبق ذلك على كل مجتمع ولكنه ينطبق بصفة خاصة على البلدان النامية.

٣٢ - ولا سبيل إلى إنكار الفوائد الاقتصادية المحققة من التكنولوجيات الجديدة. ولكن إلى جانب توسيع الهوة بين المهرة وغير المهرة وتوسيع نطاق التباين على المدى القصير، فإن مجتمع المعلومات الجديدة يشكل بعض التحديات بالنسبة للتنمية الاجتماعية. إذ توفر شبكة ''إنترنت'' إمكانية زيادة قدر الديمقراطية في المعلومات والأعمال التجارية لتحقيق اتصال مباشر بين المستعملين عبر حيز الشبكة. وكشف أيضا عدد من الحملات التي شُنت في الآونة الأخيرة فائدتها في تعبئة الرأي الجماهيري حول قضايا تتعلق بمواضيع جماهيرية. ولكن إذا أريد لهذه الشبكة أن تحقق إمكاناتها بالنسبة للتنمية الاجتماعية بالكامل، من اللازم المحافظة على سمتها كحيز جماهيري. إذ أن تكنولوجيا المعلومات يمكن استخدامها، مثلها في ذلك مثل معظم التكنولوجيات، في تحويل حيز جماهيري إلى حيز خاص، بحيث يصبح متاحا لوصول البعض دون البعض الآخر. وفي مقابل ذلك، يمكن استخدامها في توسيع نطاق فرصة تجاوز الحواجز الاجتماعية والتنظيمية.

٣٣ - وثمة شاغل ثان، إلى جانب التطورات الأخرى، هو أثرها على التماسك الاجتماعي. إذ إن التحول إلى مجتمع استهلاكي يمكن فيه الحصول على أي شيء تقريبا بالسوق، ووجود سوق للعمالة ينعدم فيه الأمان، والنطاق الذي تتيحه شبكة ''إنترنت'' لتغيير طبيعة الاتصال البشري عند إجراء العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، هي أمور من شأنها أن تحدث أثرا كبيرا على تماسك المجتمعات.

خامسا - الأسواق المالية، والتدفقات الرأسمالية وعمليات الدمج

٣٤ - تميزت العولمة الحالية بتطورين متوازيين في القطاع المالي بنفس قدر تميزها بالتطورات التكنولوجية والنمو في التجارة الدولية. أولهما تطور الأسواق والمؤسسات والأدوات والآليات المالية في البلدان المتقدمة النمو. وثانيهما نمو التدفقات الرأسمالية عبر الحدود بعدة طرق، منها حوافظ الاستثمار الأجنبي المباشر وطويل الأجل أو المعاملات في أسواق العملات الأجنبية كنتيجة لإزالة القيود في القطاع المالي وتحريره داخل البلدان الصناعية وكثير من البلدان النامية.

٣٥ - شهدت الأسواق المالية في البلدان الصناعية المتقدمة النمو نموا ضخما من حيث الحجم والعمليات والحنكة تجلت بصور مختلفة منها تنامي وتشابك الخدمات المالية، ولا سيما اتساع نطاق أسواق الأسهم. وقد اقترن هذا بـ ''إضفاء الطابع الديمقراطي'' عليها لتشمل عددا متزايدا من الناس العاديين وصغار المستثمرين. فقد ارتفع عدد العمال والمزارعين المالكين للأسهم في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، بنسبة قدرها ١٠٦ في المائة في الفترة ما بين ١٩٨٩ و ١٩٩٥. وبالرغم من أن نطاق امتلاك الأسهم في أوروبا وأماكن أخرى لا يرقى إلى نفس النسبة العالية الموجودة في الولايات المتحدة، فهو في سبيله إلى الاتساع في اتجاه مماثل بدأ يسير فيه عدد متزايد من المستثمرين من ذوي الدخل المتوسط بل والمنخفض أيضا الراغبين في المشاركة في نمو الاقتصاد من خلال شراء الأسهم. وثمة دور بارز لعبته خصخصة الشركات الأميرية في بعض البلدان مشفوعة بالترويج لفكرة حيازة العمال لأسهم في الشركة العاملين فيها. ونتيجة لذلك، أضحى حوالي ثلاثة أرباع العمال العاملين في الشركات الخاصة في فرنسا مساهمين في الشركات العاملين فيها.

٣٦ - وإزاء هذه الخلفية المتمثلة بتعاظم الأسواق المالية في البلدان المتقدمة النمو من حيث الحجم والعمق والتعقد حدثت الزيادة الكمية في تدفقات رأس المال عبر الحدود في السنوات الأخيرة. وتشير أحدث تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)[١٠] إلى ارتفاع تدفقات الاستثمارات الأجنبية على الصعيد العالمي بنسبة ٤١ في المائة، أي من ٤٦٨ بليون دولار في عام ١٩٩٧ إلى ٦٦٠ بليون دولار في عام ١٩٩٨، بل حققت رقما قياسيا قدره ٨٢٧ بليون دولار في عام ١٩٩٩، أي بزيادة قدرها ٢٥ في المائة. وجرى ما يقارب ثلاثة أرباع هذه الزيادة، أو ما يقدر بمبلغ ٦٠٩ بلايين دولار، فيما بين البلدان الصناعية، وعلى وجه الخصوص في المملكة المتحدة والولايات المتحدة حيث استأثرتا بأكبر حصة من تلك الزيادة.

٣٧ - وقد تغير تكوين تدفقات رأس المال، حيث أضحت التدفقات الحكومية والاستثمارات طويلة الأجل ضئيلة جدا بالمقارنة مع استثمارات القطاع الخاص والاستثمارات قصيرة الأجل. فقد تنامت تدفقات رأس المال قصيرة الأجل إلى حد مدهش وتضاعف حجم عمليات أسواق القطع الأجنبي حوالي ٨٠ ضعفا عن حجم التجارة العالمية مما يعكس إلى حد ما تكامل الأسواق المالية. وهبطت حصة التمويل الرسمي من إجمالي تدفقات رأس المال من نسبة تفوق ٥٠ في المائة في الثمانينات إلى ٢٠ في المائة في التسعينات. وفي حين انخفضت التدفقات الرسمية من ٥٦,٩ بليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٤٧,٩ بليون دولار في عام ١٩٩٨، ارتفعت بالمقابل التدفقات الصافية الطويلة الأجل إلى البلدان النامية من ١٠١ بليون دولار إلى ٣٣٨ بليون دولار في عام ١٩٩٧ قبل أن تنخفض نوعا ما في عام ١٩٩٨ بنتيجة الأزمة الآسيوية[١١].

٣٨ - وتسارعت في الثمانينات وتيرة تدفقات رأس المال من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية وتضاعفت ثلاثة مرات في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٦. وتنامى الاستثمار الأجنبي المباشر بوتيرة أسرع من نمو التجارة الدولية. بل تصاعدت حركة رأس المال الحافظة بخطوات أسرع في التسعينات. ونما التعامل بالأسهم عبر الحدود عشرة أضعاف نمو الدخول القومية. وانتقلت وجهة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الصناعات الأولية إلى الصناعات التحويلية إلى قطاع الخدمات، وحدثت زيادة في التدفقات باتجاه التجارة الزراعية. إلا أن تدفقات رأس المال هذه لا تزال عالية التركيز، أي متجهة من عدد صغير من البلدان المتقدمة النمو إلى عدد صغير من الأسواق الناشئة. ففي عام ١٩٩٨ استأثرت البلدان العشرة الأولى من البلدان المتلقية بـ ٧٠ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة صوب البلدان النامية في حين لم تستأثر أقل البلدان نموا إلا بـ ٧ في المائة منها أو دون ذلك. وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية ككل بنسبة ١٥ في المائة، أي بمبلغ قدره ١٩٨ بليون دولار في عام ١٩٩٩ بعد فترة الركود التي شهدتها في عام ١٩٩٨. واجتذبت منطقة أمريكا اللاتينية ٩٧ بليون دولار، ذهب ثلثه إلى البرازيل في حين ذهب ٩١ بليون دولار منه إلى آسيا و ٤٠ بليون دولار إلى الصين التي تعتبر على رأس البلدان النامية المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر. واحتفظت بلدان أوروبا الوسطى والشرقية بتدفق مستقر يقارب ٢٠ بليون دولار. وتلقت أفريقيا ما يتراوح بين ١٠ بلايين و ١١ بليون دولار، استأثرت نيجيريا منه بمبلغ بليوني دولار وجنوب أفريقيا بمبلغ ١,٣ بليون دولار.

٣٩ - وكانت عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود يمثلان الأسلوب الرئيسي للدخول إلى الأسواق الأجنبية في البلدان الصناعية وقد تجاوزت قيمتهما المعلنة ١ ١٠٠ بليون دولار في عام ١٩٩٩، وتقومان بدور متزايد في البلدان النامية. فلقد ساعدا الشركات على تحقيق وفورات أكبر في

الحجم، ومواكبة التطورات التكنولوجية، والحفاظ على مزية تنافسية، وإثبات وجودها في أكبر عدد ممكن من البلدان. وأدى إلغاء الضوابط التنظيمية والتحول إلى القطاع الخاص في أوروبا واليابان وجمهورية كوريا وبعض البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى إتاحة فرص جديدة أمام كبريات الشركات المتعددة الجنسيات لحيازة شركات محلية. وقد انتفع المستهلكون من وراء عمليات الشراء هذه وذلك في شكل صناعات أكفأ ومنافع عامة أفضل، وإمكانية الحصول على بضائع مستوردة وعلى خدمات أفضل في بعض المجالات. لكنها أفضت أيضا، في كثير من الحالات، وفي فترات معينة، إلى إعادة هيكلة مرافق الإنتاج أو إغلاقها وإلى تكاليف اجتماعية من حيث ضياع فرص العمل والدخول. كما اقترنت في بعض الحالات بالشكوك حيال حساسية الملكية الأجنبية للشركات الوطنية.

٤٠ - وتوضح التجربة التي مرت بها بلدان شرق آسيا وجنوب شرق آسيا الفرص التي تتيحها العولمة والتحديات التي تفرضها. ففي تلك البلدان أدى النمو القائم على المنافسة والمدفوع بالتصدير، والانفتاح أمام الاستثمارات الأجنبية في شكليها المباشر والمؤلف من حافظة أوراق مالية، التي يسَّرتها بيئة سياسات منفتحة تجاه الخارج تؤيد بقوة تلك السياسات، وقيادة مستعدة لفرض وتيرة التنمية، أدى إلى نمو اقتصادي قوي وسريع وإلى زيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي، وإحراز تقدم جيد على صعيد التنمية الاجتماعية. وكانت معدلات التضخم طفيفة واتسمت السياسات النقدية والمالية بالحصافة. وانخفض الفقر انخفاضا ملحوظا في سائر أنحاء المنطقة وبلغت مستويات العمالة حدودا تُحسد عليها، وبالرغم من أن عدم المساواة وحالات الاختلال الاقتصادي الإقليمية أدت إلى تفاقم الحالة في بعض المجالات، فإن التقدم العام قد خفف بصفة عامة من حدة المشاكل الناشئة عن التكامل الاجتماعي.

٤١ - كما أدت الأزمة المالية التي حدثت في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ والتي اتسمت بفقدان الثقة فجأة من جانب المستثمرين، وبسحب الاستثمارات على وجه السرعة، وبانتشار الأزمة بسرعة إلى البلدان النامية الأخرى والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والتي هددت في مرحلة ما البلدان الصناعية ذاتها، أدت إلى فضح المخاطر الكامنة في هذا النوع من الاندماج الوثيق بالأسواق المالية العالمية. ولقد شهدت البلدان الخمسة الأشد تأثرا بالأزمة (وهي إندونيسيا وتايلند وجمهورية كوريا والفلبين وماليزيا) انعطافا شديدا قدره ١٠٥ بلايين دولار في عام واحد، أي من دخول أموال إليها بمقدار ٩٣ بليون دولار إلى خروج أموال منها بمقدار ١٢ بليون دولار، مما يمثل ١٠ في المائة من مجموع ناتجها المحلي الإجمالي ككل[١٣]. وحدث الشطر الأعظم من الانعطاف في عمليات الإقراض التي تقوم بها المصارف التجارية وفي تدفقات الحافظات المالية القصيرة الأجل. وانخفض الناتج المحلي الإجمالي بشدة وانقلبت الخطوات المثيرة للإعجاب في طريق القضاء على الفقر انقلابا مفاجئا بالاتجاه المعاكس وازدادت سوءا بنتيجة المشاكل الناجمة عن زيادة حالات عدم المساواة والبطالة والتوترات الاجتماعية، وأثَّرت على الفقراء والنساء تأثيرا سلبيا بوجه خاص. وأوضحت الأزمة أنه حتى البلدان النامية الأكثر تقدما التي تتمتع بمقومات الاقتصاد الكلي القوية والتي كان يضرب بها المثل كنماذج ناجحة على تحرير التجارة والتكامل الاقتصادي معرضة هي ذاتها للتأثر بالصدمات التي يمكن أن تقلب عقودا من التقدم الاقتصادي والاجتماعي رأسا على عقب.

٤٢ - ورأت أوساط عديدة أن السياسات والإجراءات التي اتخذتها المؤسسات المالية الدولية التي ناصرت تحرير التجارة وشددت على التكيف الهيكلي والتزام الحيطة المالية إبان وقوع الأزمة، قد فاقمت الأثر السلبي للأزمة في الميدان الاجتماعي. ودفعت على إعادة التفكير في أوساط تلك

المنظمات تأييدا لضرورة أخذ البُعد الاجتماعي بعين الاعتبار في أثناء معالجتها للأزمات وللتنمية طويلة الأجل، والاعتراف بالمخاطر الكامنة في إمكانية تحويل حسابات رأس المال.

٤٣ - وأدى تحرير التدفقات المالية، وتعويم أسعار الصرف الأجنبي، والابتكارات المالية وتقنيات الاتصال الجديدة إلى زيادة المعاملات المالية زيادة كبيرة جدا كما أتاحت الفرصة أمام البلدان النامية لاجتذاب استثمارات ورؤوس أموال أجنبية لأغراض التجارة والتنمية، ولو بشروط تجارية. لكنها ضاعفت أيضا من احتمال التقلب الكامن في تلك الأسواق نتيجة للتحولات الجذرية في فهم المعلومات أو في تفسيرها ولإعادة النظر بعمق في التوقعات التي لا تستند دائما إلى اعتبارات سليمة، التي أسفرت عن ذعر مالي مفاجئ وانتقال الأثر بسرعة وحدوث الأزمات بصورة دورية. وعلاوة على ذلك، فإن تدفقات رأس المال قصيرة الأجل، وهي أبعد ما تكون عن مجرد انعكاس للمقومات الاقتصادية الأساسية، يمكن أن تدفع فعلا بالمتغيرات الرئيسية للاقتصاد الكلي مثل أسعار الصرف والفائدة وأسعار أصول أخرى من قبيل أسعار الممتلكات والأسهم، تدفعها بعيدا عن مقتضيات التوازن بعيد الأجل فتؤثر بالتالي على الناتج والعمالة.

٤٤ - وبصرف النظر عن العوامل أو الأسباب المثيرة لتحركات رأس المال هذه المزعزعة للاستقرار أساسا، فإن حدوثها يثير بحد ذاته القلق لدى المستثمرين والشركاء المتلقين على حد سواء. فالترابط الاقتصادي سيف ذو حدين. ففي ظروف مواتية يساعد جميع الناس، وفي ظروف معاكسة، يضر بجميع الناس. إذ تقتضي الهزات المالية، بالنسبة للمستثمرين، تقديم إعانات مالية باهظة هي بحد ذاتها مثار خلاف. وبالنسبة للبلد المتلقي، تعني غالبا التقشف والبطالة وعمليات تكيف أليمة. وإن عدم وجود مبادئ توجِّه علاقات الدائن بالمدين في فترات العُسر يميل إلى تضخيم حدة هذه الأزمات التي كثيرا ما يتحمل تكاليفها الفقراء والفئات الأضعف في المجتمع. وجرت العادة أن يُرغم الشريك الأضعف في هذه العلاقة، البلد النامي عادة، على تحمُّل عبء أكبر من ''تكاليف'' التقلب. وتُقدَّم مصالح المستثمرين على مصالح العمال وغيرهم من المتأثرين مباشرة من ناحيتي العمل والرزق. ويحدث هذا لأن المستثمرين يوجدون بصفة رئيسية في البلدان الغنية ويستطيعون التفاوض على شروط أفضل تحميهم من الهزات.

٤٥ - وقد اقترح عدد من التدابير الرامية إلى الحد من هذه التقلبات. وتشمل فرض ضرائب على تدفقات رأس المالي قصيرة الأجل، ويفضل أن يتم تنسيق ذلك دوليا؛ وتحسين الأنظمة والإشراف على المؤسسات المالية؛ واستقرار السياسة العامة؛ وتنويع موارد رأس المال؛ وآليات ''تبريد'' من النوع الشيلاني أو اشتراطات عكسية؛ وتنظيم صناديق الاستثمار المشترك أو الصناديق التحوطية؛ ومرافق خاصة لمعالجة حسابات رأس المال المتصلة بأزمات العملات النقدية؛ وزيادة الكشف عن المعلومات المالية وضمان شفافيتها، وذلك في جملة اقتراحات أخرى. كما دعت إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي.

سادسا - إدارة سياسات الاقتصاد الكلي

٤٦ - ينبع جانب من القلق المحيط بالعولمة من تأثر السياسات الوطنية بقوة وبصورة متزايدة بالسياسات المتبعة في أماكن أخرى. فقد أثَّر تحرير التجارة والتكامل في استقلالية عملية صنع القرار على الصعيد الوطني بطرق مختلفة. أولا، أدى تحرير التجارة ومطالب الأسواق العالمية لرأس المال والمؤسسات المالية إلى تقييد وضع خيارات السياسة العامة النقدية والمالية في خدمة الأغراض الاجتماعية، بما في ذلك أهداف العمالة والإنصاف. وأفضى ترابط أسعار الصرف بأسعار الفائدة إلى ضغط قوي لتسيير السياسة النقدية في اتجاه كبح التضخم، والسياسة المالية في

اتجاه التقييد المالي بحيث يصعب على أي بلد الخروج عنها دون المخاطرة بالتضحية بثقة المستثمرين. وعلى النقيض من ذلك، تميل اختلالات الاقتصاد الكلي إلى التعاظم في بيئة متحررة تجاريا.

٤٧ - ثانيا، فإن عملية تحرير التجارة والمال تؤدي بصورة مطردة إلى تغيير الفكرة التقليدية عن البلدان باعتبارها كيانات اقتصادية مستقلة تربط بينها أساسا العلاقات التجارية، واعتبارها بمثابة بيئة يمكن فيها للشركات والأسواق المالية، بصورة متزايدة، أن تتخذ قراراتها المتعلقة بالإنتاج والتسويق والاستثمار على نحو متحرر نسبيا من القيود الوطنية. وقد أصبح للاستثمار المباشر الأجنبي، بما يطرحه وجوده من وعود، وما يمثله سحبه من تهديدات، تأثير كبير على ما تتخذه الحكومات من خيارات متعلقة بالسياسات.

٤٨ - ثالثا، فإن التطورات الاقتصادية في أي جزء من العالم تؤثر، بدرجة أو بأخرى، على أنحاء العالم الأخرى. ومن الواضح أن القرارات التي تتخذها البلدان ذات الاقتصادات الكبيرة لها أثرها الأكبر على البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة، لكن ما يحدث من أزمات في الأسواق الناشئة أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أو البلدان النامية قد يكون لها أيضا تأثيرها على البلدان ذات الاقتصادات الكبيرة وقد تضطرها إلى اتخاذ قرارات اقتصادية معينة. وكما بيّنت الاستجابات الدولية للأزمة في آسيا، فإن قدرا كبيرا من البراعة في رسم السياسات الاقتصادية إنما يعتمد اليوم على مدى توفيق السياسات الوطنية مع التطورات العالمية أو الدولية[١٤]. ويتمثل الخطر، في حالات من هذا القبيل، في أن البلدان قد تحاول حماية نفسها من عدوى الأزمات باتخاذ تدابير ضارة بالاقتصاد العالمي، الأمر الذي يؤكد على ضرورة التعاون والتنسيق في مسألة رسم السياسات الاقتصادية على الصعيد العالمي.

٤٩ - رابعا، فقد أدى التخفيض التدريجي للتعريفات الجمركية نتيجة لتحرير التجارة إلى إلغاء مصدر رئيسي للإيرادات كانت الدول النامية تعتمد عليه من أجل النفقات الاجتماعية.

٥٠ - وأخيرا، فإن العولمة ترتبط أيضا بالتغييرات الحادثة في مستوى الضرائب ونمطها وأهدافها. وكان تزايد حركية رأس المال والمجموعات عالية الدخل مؤشرا لحدوث تحول في فرض الضرائب من عناصر الإنتاج المتحركة نسبيا إلى العناصر الساكنة نسبيا. وكان هذا، بالفعل، بمثابة تحول نسبي في فرض الضرائب على الشركات إلى فرضها على الدخول الشخصية، ومن الدخول العالية إلى الدخول الدنيا والمتوسطة، ومن فرض ضرائب على الأرباح إلى فرض ضرائب على الأجور، ومن الضرائب المباشرة إلى ضرائب الاستهلاك (مثل ضريبة القيمة المضافة)، وباختصار، من رأس المال إلى العمل. ويكاد أن يكون هناك اتجاه شبه عالمي نحو تخفيض الضرائب على الدخول العالية الأمر الذي ينطوي على التخلي عن الوظيفة التوزيعية لفرض الضرائب. وفي الفترة ما بين ١٩٨٦ و ١٩٩٨، شهد ٦٧ بلدا، من بين ٦٩ بلدا توفرت بشأنها معلومات عن نظمها الضريبية، انخفاضا في معدلات الضريبة القصوى على الدخول العالية[١٥]. وكانت هناك أيضا نتائج مواتية لقطاع الشركات تحققت بفضل المهل الضريبية وغيرها من الإعانات الخفية التي استهدفت الإبقاء على الاستثمارات الجديدة أو اجتذابها.

سابعا - ملاحظات ختامية

٥١ - لقد أدت العمليات المرتبطة بالعولمة إلى تفجير طاقات كان من شأنها أنها دفعت بالاقتصاد العالمي إلى مسار جديد للتنمية يتسم بطابع نوعي. وها هي التكنولوجيات الجديدة تثمر بالفعل مكاسب تتعلق بالإنتاجية، وأدت أيضا إلى زيادة توفر وتدفق المعلومات في جميع أنحاء العالم بما

ينطوي عليه ذلك من فوائد في مجالات التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية بوجه عام. وأتاحت الزيادة في سبل الوصول إلى الأسواق فرصا جديدة للبلدان والأفراد من أجل المشاركة في عملية تقسيم العمل وبناء الثروة على الصعيد العالمي. واستفاد المستهلكون، بطرق عديدة، من تزايد القدرة التنافسية وظهور أشكال جديدة من الأعمال التجارية.

٥٢ - على أن العولمة، وإن كانت قد أتاحت فرصا للكثيرين، فقد كان لها أثرها المربك على فئات كبيرة من المجتمع مثلما هي الحال في البلدان الفقيرة ذات الاقتصادات الضعيفة والمتخلفة، واليد العاملة غير الماهرة، والمزارعين الذين يعيشون على زراعة الكفاف، وغيرهم من الفئات الضعيفة، أي هؤلاء الذين لا تتوفر لهم القدرة على استغلال تلك الفرص لأسباب تتعلق بمستويات التنمية بقدر ما تتعلق بالقدرة على التنافس. فمزايا العولمة ليست موزعة توزيعا عادلا. ذلك أنها مالت، في غضون هذه العملية، إلى الفصل بين أولئك المرتبطين بالاقتصاد العالمي، من جهة، وغير المرتبطين به، من جهة أخرى، مما أدى إلى خلق فجوة أسهمت في زيادة الفقر وعدم المساواة والتهميش.

٥٣ - ورغم ظهور اتجاهات نحو عدم الأمن، والتهميش، وتركيز السلطة الاقتصادية، وتضعضع رأس المال الاجتماعي على النحو المبيَّن أعلاه، فإن هناك مصلحة قوية للمجتمع الدولي فيما يتحقق من أوجه تقدم تكنولوجي وفي تحقيق النمو والتكامل الاقتصادي في ظل السياسات السوقية، وهي العوامل التي تحرك العولمة والتي فتحت آفاق الفرص أمام المؤهلين لاستغلال ما تطرحه من إمكانات. وهناك أيضا حاجة إلى تسخير الفرص غير المسبوقة التي أتاحتها العولمة للمساعدة في القضاء على الفقر، وتوفير العمالة الكاملة، وعدم الاستبعاد الاجتماعي، وتحقيق المساواة والتقدم الاجتماعي الطويل الأجل على نحو ما دعا إليه مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ولذلك، فإن هناك حاجة ماسة إلى ''إدارة'' عملية العولمة بصورة أفضل من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها السلبية، وجعل الفرص التي توفرها العولمة متاحة للجميع، ونشر مزاياها على نطاق أوسع، ومراقبة عمليات السوق من أجل الحد من أي توجهات متطرفة قد تتخذها والتقليل من فرص انهيار الأسواق، ومكافحة البطالة والفقر، وضمان نصيب للفقراء والمهمشين في هذه العملية. وتشير التطورات التي حدثت منذ اجتماع منظمة التجارة العالمية الذي عُقد مؤخرا في سياتل، ونتائج الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) المعقود في شباط/فبراير ٢٠٠٠، إلى وجود اعتراف متزايد بهذه المشاكل. وسيكون من الضروري القيام ببعض التدخلات الفعالة من أجل تصحيح الوضع الراهن للسوق العالمية الذي يتخذ شكل العولمة القائمة على الشركات إلى عولمة أكثر اتساما بالديمقراطية.

٥٤ - وتحقيقا لهذه الغاية، لا بد من التوفيق بين الفلسفة الاقتصادية للسوق القائمة على المنافسة، والفلسفة الاجتماعية القائمة على الإدماج الاجتماعي، مهما بدا ذلك الأمر عسيرا. وقد يكون من الضروري القيام، حيثما كان ذلك ضروريا، بإعادة تشكيل أنظمة الاقتصاد السوقي بحيث تضم وتوحِّد بصورة أفضل بين شواغل هؤلاء الذين يتصدرون الثورة التكنولوجية وثورة المشاريع الحرة، وبين أهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المتمثلة في القضاء على الفقر؛ وتوفير العمالة المجزية للجميع؛ وتيسير فرص الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ وتحقيق العدالة، وعدم الاستبعاد، والإدماج الاجتماعي؛ والتقليل من أوجه التفاوت بين الأمم وفي داخلها. ومن الضروري أيضا تحسين الآليات التي من شأنها أن تُظهر بصورة كافية شواغل البلدان الفقيرة والفقراء والفئات الضعيفة والمهمشة في عمليات اتخاذ القرارات التي تمسهم جميعا.

٥٥ - لقد كشفت العولمة الاقتصادية عن وجود تضارب بين النظم والمؤسسات الحالية المتعلقة بوضع القواعد والمساءلة على الصعيد الوطني، والطابع العالمي للتعاملات الاقتصادية والمالية الذي يفرض تحديا هائلا أمام إدارة شؤون الاقتصاد في القرن الحادي والعشرين. فقد درجت العادة على صياغة قضية المساءلة من حيث مسؤولية الأعمال التجارية أو الشركات تجاه الجمهور. لكنها في واقع الأمر تتجاوز ذلك إلى مسؤولية الحكومات عن عمليات السوق. ومنذ منتصف الثمانينات، أدى تزايد الاستقلال الذاتي الذي أتيح للاقتصاد نتيجة للضغوط المرتبطة بسياسات السوق الحرة إلى فصل فعلي بين كل من الحياة الاقتصادية والحياة السياسية، الأمر الذي أدى إلى تقليل المساءلة عن القرارات الاقتصادية التي تعزى إلى حركة السوق. وإذا كان التعبير عن الصالح العام وحماية الفئات الضعيفة يشكلان أحد الأسس التي يقوم عليها الحكم الديمقراطي، فإن ذلك يقتضي درجة ما من الرقابة العامة لصالح تحسين السمات الصارمة التي تتخذها السوق في بعض الأحيان. وتقوم الهيئات النيابية والتنظيمية معا بأداء هذه المهمة. ومع ذلك فقد أصبح من الأمور المصاحبة لزيادة تحرير الأسواق التشكيك كثيرا في هذه الممارسة الديمقراطية والتنظيمية باعتبارها تدخلا لا لزوم له في شؤون الأسواق.

٥٦ - ويحدث ذلك في الوقت الذي تتقلص فيه مشاركة الحكومة في الاقتصاد، بقصد الاطلاع بهذه المهمة، في الوقت الذي تزداد فيه مشاركة القطاع الخاص في توفير الخدمات الاجتماعية. وهناك حجج قوية، تستند إلى أسس مجتمعية واقتصادية، تؤيد قيام القطاع الخاص بتوفير الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك الخدمات في مجال الصحة والتعليم والتلفزة العامة، بدعوى تحقيق الكفاءة في المقام الأول. ولكن الافتقار إلى التمويل العام يؤدي إلى انعدام السيطرة العامة على الأولويات الاجتماعية وإلى عدم القدرة على التغلب على ما تتسبب فيه السوق من عزل اجتماعي.

٥٧ - وتبين هذه التطورات وغيرها التحدي الذي تفرضه على الأهداف والالتزامات التي جرى اعتمادها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية السياسات الاقتصادية ذات الوجهة السوقية الحرة، والدور المتقلص للحكومات في شؤون الاقتصاد من خلال سياسات التحرير الاقتصادي، وإلغاء القيود التنظيمية والتحول إلى القطاع الخاص.

٥٨ - وهناك حاجة إلى إعادة تشكيل البارامترات الاجتماعية للاقتصاد السوقي، وهي الحاجة التي يرتكز عليها ما يدور من تفكير في بعض الدوائر، بما في ذلك البنك الدولي، بشأن ابتكار مجموعة من مبادئ السياسة الاجتماعية التي ينبغي أن تحتل مكان الصدارة لدى معالجة الأزمات، فضلا عن استراتيجيات إنمائية طويلة الأجل يدعمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد نوقشت مزايا ومساوئ وضع مثل هذه المجموعة من المبادئ بشيء من التفصيل في حلقة عمل استغرقت يومين نظمها، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، مجلس كارنيجي للأخلاقيات والشؤون الدولية في أعقاب المحادثات التجارية على المستوى الوزاري التي أجرتها منظمة التجارية العالمية في سياتل[١٦].

٥٩ - وأُعرب عن شواغل وآراء متنوعة منها جدوى وصلاحية وضع مجموعة مشتركة من المبادئ تشمل المجتمعات بمختلف مستوياتها الإنمائية، وما إذا كانت تلك المبادئ قابلة للتطبيق على الجهات الفاعلة بمختلف فئاتها وكيفية تطبيقها، وإمكانية ترجمتها إلى شروط. وعلى الرغم من ذلك، كان للحلقة الدراسية الفضل في صب الاهتمام على الحاجة إلى وضع بعض المبادئ الأساسية الاجتماعية تكون بمثابة قوة موازية لتقويم حالات اللامساواة والاختلالات والتفكك الاجتماعي المقترنة بالأسواق الحرة

التي توجهها العولمة. ومن شأن تلك المبادئ أيضا أن تشكل أساسا لتوسيع نطاق التنمية الاجتماعية.

٦٠ - واعتبر أن تلك المبادئ تؤثر على مستويات مختلفة وبطرق متنوعة: من خلال استيعاب مجموعة من القيم من شأنها أن تحد داخليا من الآثار الشديدة للأسواق؛ وعن طريق إضفاء مزيد من الديمقراطية على إدارة الشؤون الاقتصادية، ولا سيما على الصعيد الدولي حيث القصور أكبر، لمواجهة احتكار الشركات والخبراء لصنع القرار؛ ومن خلال تحسين الآليات التنظيمية، وهو ما قد يقتضي أداء دور أكثر فعالية من جانب الدول وقدرا أكبر من التعاون الدولي؛ وعن طريق جعل السياسات التي تدعو إليها المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية تتمحور حول هذه المبادئ. ولدى القيام بذلك، ستشكل تلك المبادئ أساسا للسياسات الاقتصادية التي تراعي الشواغل الاجتماعية مقدما وليس استتباعا.

٦١ - فإذا أريد للأهداف المتوخاة من مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وهي القضاء على الفقر وتحقيق المساواة وتعميم فرص العمل والإدماج في المجتمع أن تحدد شكل الأسواق فلا بد من إدماجها ضمن المجموعة الكاملة من السياسات الرئيسية الاقتصادية وغيرها من السياسات العامة. وتشمل هذه المجموعة السياسات المتعلقة بالتجارة والتكييف الهيكلي والمالية والضرائب وإدارة الاقتصاد الكلي وإدارة البيئة والعمالة والمنافسة والبراءات وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار الأجنبي والتدفقات الرأسمالية والتخفيف من عبء الديون. كما ينبغي أن تسترشد بها جميع هيئات التفاوض وصنع القرار والهيئات التنظيمية، الوطنية منها والدولية، وتأخذ بها الشركات والمؤسسات المالية ومؤسسات الأعمال التجارية والمراسلات التجارية التي تضطلع بدور أساس في تشكيل الأسواق. وينبغي الحكم على السياسات ليس فحسب من منطلق فعاليتها في زيادة حركية الأسواق، وإنما أيضا على أساس مدى تشجيعها للتنمية الاجتماعية أو على الأقل مدى عدم عرقلتها لهذه التنمية. وحيثما يكون من المستحيل تفادي التعارض، ينبغي أن تدمج تدابير علاجية منذ البداية وإلى أقصى حد ممكن في تصميم السياسات نفسها. والمطلوب من اللجنة التحضيرية أن تباشر عملية، على مستوى الأمم المتحدة، بغرض وضع مبادئ توجيهية تتيح دمج أهداف المؤتمر ضمن جميع السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

٦٢ - ثانيا، ينبغي أن يشكل تأثير السياسات فيما يخص تفاقم الفقر أو التخفيف من حدته مجالا يحظى باهتمام خاص. فالبرغم من أن القواعد المنظمة للأسواق العصرية تحكمها عادة احتياجات المؤسسات التجارية، إلا أن الشواغل الاجتماعية، من قبيل تأثير السياسات على العمالة أو حقوق العمال أدت دائما، إلى حد ما، دورا في إعداد هذه القواعد بفضل الضغوط التي يمارسها العمال. وهناك حاجة إلى ترويج هدف القضاء على الفقر وإدراجه في صلب السياسات الاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي. وكمثال على ذلك، فإن السياسات التجارية التي تراعي هدف القضاء على الفقر ستشجع تحديدا ممارسة أنواع الأنشطة التي تستخدم تكنولوجيا أقل تطورا ويدا عاملة كثيفة وتخدم الفقراء، مثل الزراعة وصناعة النسيج، وهي الأنشطة التي تواجه حاليا قيودا في الأسواق الدولية. ومن شأن اعتماد سياسات تجارية تخدم الفقراء أن تفسح قدرا أكبر من المجال أمام المزايا المقارنة التي تتمتع بها البلدان الفقيرة والأفقر.

٦٣ - ثالثا، سعيا إلى التصدي جزئيا لمشكلة الفقر في حد ذاتها ولما ينجم عن العولمة من آثار تهميشية، سيكون من المستصوب وضع وترسيخ استراتيجية إنمائية سوقية تخدم الفقراء، وتعتمد على ما لديهم من قدرة على الإفادة من الإمكانات التي تتيحها الأسواق للخروج من حالة الفقر. وقد ركزت معظم النهج المتبعة لاجتثاث الفقر على

استراتيجيات إعادة التوزيع، في حين أن أغلبية استراتيجيات النمو الاقتصادي القائم على أساس سوقي تميل إلى الاعتماد على من يملكون بالفعل رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار. وبالرغم من أن سياسات إعادة التوزيع مهمة وستظل ضرورية، فإن الاستراتيجيات الناجحة للقضاء على الفقر والتي تمكن من يفتقرون إلى الأصول ورؤوس الأموال من استخدام الأسواق بما يخدم مصالحهم لم تحص بنفس القدر من الاهتمام. وتركز تلك الاستراتيجيات على تمكين الفقراء من العمل كعناصر فاعلة بوسعها أن تستفيد من الأسواق. وتشمل تلك الاستراتيجيات تيسير الحصول على الموارد والأصول الإنتاجية، وتطوير الهياكل الأساسية في الأرياف وتنمية الأملاك العامة، والارتقاء بالمهارات في مجال تنظيم المشاريع وغيره من المجالات وتوفير التمويل للمشاريع الصغرى والدعم للتعاونيات والأعمال التجارية والصناعات الصغيرة، وغير ذلك من أشكال التنظيم الاقتصادي لفقراء الأرياف والحواضر. ويشكل الاستثمار في مجال النمو غير الزراعي في الأرياف نهجا واعدا بشكل خاص إزاء اجتثاث الفقر. وسيكون الهدف من هذا النهج هو الإكثار من فرص المبادرات الخاصة وتوسيع نطاقها في اتجاه القاعدة الشعبية.

٦٤ - بيد أن أي شيء من هذا لن يتحقق تلقائيا أو بدون ضغوط من الجمهور. بل إن تحقيقه سيقتضي إقامة مؤسسات بوسعها أن تنقل هذه الشواغل إلى مستوى رسم السياسات العامة والأسواق وهي عملية قد تشمل أصعدة مختلفة. ومن الضروري رفع التحدي المتمثل في الاستبعاد والذي تطرحه العولمة، عن طريق تحسين بنيات الحكم الديمقراطي القائمة بما يتيح إسماع صوت المستبعدين والمهمشين بسبب الأسواق ومراعاة احتياجاتهم في عملية صنع القرار. لكن في عصر العولمة هذا الذي تتجاوز فيه عواقب ما يتخذ من إجراءات حدود كل البلدان، هناك أيضا حاجة إلى إضفاء مزيد من الديمقراطية على العلاقات الاقتصادية الدولية بحيث تراعى آراء البلدان المتضررة من القرارات الاقتصادية التي تتخذها الجهات المؤثرة في الأسواق العالمية. فالمنتديات الجامعة من هذا القبيل هي وحدها التي تتيح الاستماع إلى آراء جميع المعنيين بقرارات القلة والمتضررين منها. كما أن زيادة شمولية العضوية أساسية إذا ما أريد للتعاون الدولي أن يقترن بالتنفيذ.

الحواشي

(١) **انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون**، الملحق رقم ٤٥ (A/54/45)، الفصل السادس باء، المقرر ١، المرفق، الفقرة ٧ (أ).

(٢) i-

School for Social Research, Working Paper Series: Globalizing Labor Markets and Social Activity, February 2000.

(٣) تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٩، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

(٤) دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٩، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.99.II.C.1.

(٥) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.99.IV.8.

(٦) الأونكتاد، المرجع السابق.

(٧) استشهد بها جان فاند مورتيل، اليونيسيف، في ورقة عمل قدمها في ''حلقة العمل بشأن مبادئ السياسات الاجتماعية وبرنامج التنمية الاجتماعية'' عقدت في بوكانتيكو، الولايات المتحدة الأمريكية، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

(٨) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، (مطبقة جامعة اكسفورد، نيويورك، ١٩٩٩).

(٩) نيويورك تايمز، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

(١٠) انظر النشرة الإخبارية للأونكتاد، ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠. TAD/INF/2837.

(١١) انظر البنك الدولي Global Development Finance، ١٩٩٩.

(١٢) انظر النشرة الإخبارية للأونكتاد، ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠، TAD/INF/2837.

(١٣) ورقات معلومات أساسية: تقرير التنمية الاجتماعية، المجلد الأول، (مطبعة جامعة أكسفورد، نيويورك، ١٩٩٩) إعداد غريفيث جونز و ج. كيمبس.

(١٤) يتجسد ذلك في رد الفعل على الأزمة المالية في آسيا. فقد خفضت البلدان الصناعية الكبرى أسعار الفائدة بسبب انتشار الخوف من أن تؤدي الأزمة إلى انتكاس شديد في بقية بلدان العالم. وبالرغم من الازدهار الاقتصادي آنذاك، فإن رد الفعل الاستباقي للاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة والمتمثل في تخفيض أسعار الفائدة ثلاث مرات في خريف عام ١٩٩٨ أدى دورا مهما في تفادي ذلك الانتكاس. كما أن قرار الصين، في خضم الاضطرابات المالية التي شهدتها سنة ١٩٩٧، بالحفاظ على سعر صرف يوان رنمينبي (والذي تيسر جزئيا بفضل الوضع الإيجابي لميزان المدفوعات) ساعد على تجنب استشراء الأزمة وبطريقة غير مباشرة تفادي تدهور الظروف لتحقيق التنمية الاجتماعية.

(١٥) انظر منظمة العمل الدولية، ''دراسات قطرية بشأن الأثر الاجتماعي للعولمة، التقرير النهائي'' (GB.2/276/WB/SDL/1).

(١٦) انظر تقرير حلقة العمل بشأن مبادئ السياسات الاجتماعية وبرنامج التنمية الاجتماعية ''مجلس كارنيغي المعني بالآداب والشؤون الدولية''.